https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i192.51

الخطاب الإصلاحي للملك حمد بن عيسى آل خليفة في مملكة البحرين من منظور تاريخي (1999-2011)

شرف محمد علي المزعل[1]

ملخّص

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن محتوى الخطاب الإصلاحي للملك حمد بن عيسى آل خليفة في البحرين، من خلال تحليل الكلمات السامية للملك في الفترة من 1999 – 2011، وتحديد أثر تفاعل القوى الداخلية والخارجية في تطوّر حركة الإصلاح السياسي في البلاد إبّان تلك الفترة. **المنهج:** استخدمت طريقة تحليل المضمون لتحليل الخطاب الإصلاحي السياسي لملك البحرين في تلك الفترة من خلال ثلاثة محاور، تناول المحور الأول التأسيس السياسي والعسكري للشيخ حمد، وقدم المحور الثاني: تحليلاً لـ 18 كلمة سامية للملك، تدور حول المشروع الإصلاحي، أما المحور الثالث؛ فاختصّ بتحديد أثر تفاعل العوامل الداخلية والخارجية في تطوّر الخطاب الإصلاحي. **النتائج:** كشفت نتائج الدراسة أن الخطاب الإصلاحي للملك حمد يعكس السمات الشخصية والفكر الإستراتيجي للملك، ودوره المحوري في التحديث والإصلاح، وأنه يستند أساساً إلى ثلاثة أعمدة مهمة، وهي: تأسيس دولة القانون، وترسيخ الأمن والاستقرار، وتنمية الولاء والانتماء الوطني. كما أن أسلوب الخطاب قد شهد تطوّراً نتيجة تفاعل القوى والعوامل الداخلية والخارجية في سياق العملية الإصلاحية. **الخاتمة:** خلصت الدراسة إلى أن الخطاب الإصلاحي للملك حمد في الفترة من 1999 – 2011 كان صريحاً في طرح مرئيات الإصلاح، وأن القيادة قد اتخذت إجراءات مهمة باتجاه الإصلاح، لكن نجاح العملية الإصلاحية يتوقف على مدى تماسك القوى الداخلية الداعمة للمشروع الإصلاحي.

الكلمات المفتاحية: الخطاب الإصلاحي، تحليل الخطاب، المشروع الإصلاحي للملك حمد

(1) أستاذ مساعد، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة البحرين، البحرين. الإيميل: salmezaal@uob.edu.bh

- تُسلّم البحث في: 2022/6/13، أجيز للنشر في: 2022/10/17.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

للاستشهاد بهذه المقالة انظر ص. 304

The reformist discourse of King Hamad bin Isa Al Khalifa in the Kingdom of Bahrain: A historical perspective (1999-2011)

Sharaf M. A. Al Mezel (1)

Abstract

Objectives: The study aimed to reveal the content of the reformist discourse of King Hamad bin Isa Al Khalifa in the Kingdom of Bahrain from a historical perspective by analyzing the lofty speeches of the King in the period 1999-2011 and determining the impact of the internal and external forces on the development of the political reform movement in Bahrain. **Method:** Content analysis was used to analyze the political reformist discourse of the King in that period through three dimensions; the political and military upbringing of Sheikh Hamad, analysis of 18 lofty speeches of the King revolving around reform, and the impact of internal and external factors on changing the style of the reformist discourse. **Results:** The reformist discourse of King Hamad reflected the personal characteristics and thoughts of the King, and his pivotal role in modernization and reform, and was based mainly on three pillars; establishing the rule of law, consolidating security and stability, and developing loyalty and national belonging. In addition, the style of the speech had also developed as a result of the interaction of internal and external factors in the reform process context. **Conclusion:** The study concluded that the reformist discourse of King Hamad in the period 1999-2011 was explicit in presenting the visions of reform, and the King had taken important measures towards reform and modernization, but the success of the reform process depended on the extent of the cohesion of the internal forces supporting the reforms.

Keywords: reformist discourse, discourse analysis, reformist project of King Hamad.

(1) Assistant Professor, Department of Social Sciences, University of Bahrain, Bahrain. E-mail: salmezaal@uob.edu.bh

-Submitted: 13/6/2022, Accepted: 17/10/20.22

Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

To cite p.304

المقدمة

إن الخطاب هو إستراتيجية اتصال تقوم على التفاعل الشفهي المباشر بين الخطيب (المُتحدث) والمُتلقي (الجمهور) في إطار العملية الاتصالية. وبهذا المعنى، فإن الخطاب السياسي هو سلسلة من الأحداث السياسية التي يعرض فيها المشاركون نصوصاً بوصفها أفعالاً خطابية، ويجعل كل منها الاتصال من خلال الخطاب حالة من التخطيط التفاعلي؛ فالخطاب السياسي هو في جوهره "حوار طويل أو مُبادلة كلامية مُمتدة تُمكّن الخطيب من التفاعل مع الجمهور للتعبير عن وجهات النظر والمواقف المختلفة حول القضية موضوع الخطبة" (العبد، 2014، ص.9).

وفي البحرين، برز الخطاب الإصلاحي إلى الواجهة بعد أن تولّى الشيخ حمد ابن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في البحرين عام 1999، وبادر بإرساء قواعد المشروع الإصلاحي، ووضع البلاد في مصافّ الممالك الدستورية؛ وبذلك منح العملية السياسية مضموناً جديداً؛ إذ لم يعد الإصلاح مجرّد محاولات لتزيين صورة مملكة البحرين في العالم، بل أصبح تغييراً جذرياً في الخطاب الإصلاحي السياسي (المزعل، 2022). ولم تكن الرغبة البحرينية في التغيير والإصلاح السياسي والدستوري بعيدة عن محاولات الإصلاح والتحديث في المنطقة العربية، وذلك بعد أن تعرّضت الأنظمة العربية، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لضغوط هائلة من جانب منظمات المجتمع المدني، والولايات المتحدة الأميركية، لتنفيذ إصلاحات سياسية في بلدانها، "وأصبح مطلب الإصلاح الثقافي والسياسي حجر الزاوية في العلاقات الأميركية مع بلدان الشرق الأوسط الكبير، وانعكس حوار الإصلاح بقوة في الأدبيات السياسية والفكرية العربية" (السيد ولد أباه، 2005، ص.40).

ونظراً لأن الخطاب هو "اللغة التي يتفاهم من خلالها البشر، فهو وعاء المعنى ورسوله إلى القلوب والعقول، وأداة لإصلاح المجتمع" (الشمري، 2019، ص.388)، وأن

المقاربة التاريخية للخطاب تهتم "بدراسة سياقات إنتاج الخطب السياسية وتفاعل الجماهير معها، ورصد العلاقة بين الظروف التاريخية والاجتماعية والنصوص السياسية" (عبداللطيف، 2020، ص.49)؛ فقد ظهرت أهمية دراسة الخطاب الإصلاحي في البحرين من خلال تحليل الخطب الملكية التي رافقت مسيرة المشروع الإصلاحي (2001)، وربطها بسياق التطوّر التاريخي والاجتماعي لمملكة البحرين.

أهمية الدراسة

تُعتبر هذه الدراسة، في حدود علم الباحثة، المحاولة الأولى لتحليل الخطاب الإصلاحي في مملكة البحرين في الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين من منظورٍ تاريخيّ نقدي، من خلال تحليل الكلمات السامية التي وجهها ملك البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، إلى أبناء الشعب في المناسبات المختلفة، وكذلك الوثائق التاريخية التي تعكس مضمون تلك الفترة في تاريخ البحرين السياسي. كما تتجلّى أهمية الدراسة في سعيها إلى تحليل أثر تفاعل المُتغيِّرات الداخلية والخارجية في تطوّر الخطاب الإصلاحي الملكي، ودورها في تطوّر حركة الإصلاح الشامل في مملكة البحرين.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى الكشف عن ركائز الخطاب المُعبِّر عن جوهر الحركة الإصلاحية بالبحرين في أوائل القرن الواحد والعشرين؛ وذلك استناداً إلى خطابات الملك حمد بن عيسى كوثيقة أوليّة. وتهدف الدراسة إلى الكشف عن الأعمدة والمبادئ والقيم المؤسسة للخطاب الإصلاحي للملك حمد، وربط مفردات الخطاب بالمتغيِّرات والمستجدات الداخلية والخارجية، وتركِّز في نطاقها الزمني (1999-2011) على رصد أثر تلك المتغيّرات في الخطاب الإصلاحي إبان تلك الفترة التاريخية.

تساؤلات الدراسة

تتوخّى الدراسة الإجابة عن تساؤل أساسي، هو: ما الركائز والمبادئ والقيم الأساسية للخطاب الإصلاحي في البحرين للملك حمد بن عيسى آل خليفة، كما تبرزه الكلمات السامية؟ ويتفرع منه تساؤل آخر، وهو: ما أثر التفاعل بين القوى والعوامل الداخلية والخارجية في صياغة الخطاب الإصلاحي للملك حمد، كما تبرزه الكلمات السامية؟

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة أساساً على المنهج الوصفي، وهو من أنسب مناهج البحث العلمي لتحليل الخطابات السياسية؛ إذ يهدف إلى وصف الظاهرة التاريخية وصفاً منهجياً منظماً ودقيقاً في إطارها الزمني من خلال النصوص المكتوبة، وجمع الحقائق والمعلومات عنها، كما يسمح بدراسة المُتغيّرات الداخلية والخارجية، ورصد تأثيرها في الظاهرة (المحمودي، 2019، ص.60).

وعند توظيف تحليل المحتوى في إطار المنهج الوصفي، استخدمت الباحثة طريقة التحليل الكيفي للمحتوى، وذلك من خلال :

إعادة تنظيم مادة الاتصال الإنساني؛ أي الخطب الملكية السامية موضع الدراسة، وفرز الأفكار والمفاهيم والمبادئ والقيم الواردة في محتواها؛ من حيث الأقوال، والأفعال، والاتجاهات، والعلاقات، ودور الشخصيات والمتغيرات والقوى الفاعلة؛ إذ إن هذه الطريقة في تحليل المحتوى تصلح في مجال السيرة والتاريخ (الخوالدة وعيد، 2014، ص.143).

ولتحليل محتوى الكلمات الملكية السامية قيد الدراسة، بنيت بطاقة تحليل لمحتوى خطابات الملك حمد بن عيسى، وذلك في ضوء متطلبات التحليل الكيفي (النوعي) للمحتوى، المُعتمد طريقة للتحليل في هذه الدراسة، كما سبق ذكره. وأرفقت بطاقة التحليل في الملحق.

وتوظف الباحثة المنهج التاريخي بهدف دراسة الأحداث التي وقعت في فترة نشأة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، وأثر القوى والمتغيرات الداخلية والخارجية في تتابعها وتطوّرها، وذلك "من خلال جمع المعلومات والبيانات حولها بطريقة منطقية، وتحليلها وتفسيرها للتوصل لاستنتاجات محدّدة، تساعد في فهم أوضاع الحاضر والتخطيط للمستقبل" (حسين وأحمد، 2012، ص.51).

عينة الدراسة

عند استخدام طريقة تحليل المحتوى، سحبت عيّنة الدراسة من ثلاثة مستويات، هي: مستوى المصادر، ويتمثل في الخطب الملكية السامية؛ ومستوى التواريخ؛ أي الإطار الزمني للدراسة (1999–2011)؛ ومستوى المضمون (أوزي، 2016، ص.20)، ويتمثل في الخطب الملكية التي تعالج القضايا الوطنية. وقد ألقى ملك البحرين 183 خطاباً سامياً خلال الفترة من 1999–2011، صدرت في ثلاثة أجزاء (الديوان الملكي، د. ت. أ؛ ب؛ ج)، واختير، بصورة قصدية، 18 خطاباً؛ أي نحو 10% من مجموع الكلمات، التي تتناول المشروع الإصلاحي؛ ومن ثم تحليلها، وتشير دراسة Wimmer & Dominick (1994, p.214) إلى أن اختيار عيّنات تتألّف من 6 أعداد، أو من مضاعفات العدد 6، يؤدِّي إلى نتيجة تحليل أعداد عام كامل. وتمثلت معايير اختيار الخطبة في أهميتها من حيث الزمان والمُناسبة، وأهمية ما تتضمنه من مفاهيم وقيم وعلاقات في الكشف عن القوى والمتغيرات التي ترسم مسار الإصلاح، وتحدد مستقبل العملية الإصلاحية.

حدود الدراسة

تمتدّ حدود الدراسة خلال فترة مفصلية في تاريخ البحرين، تربو على عشر سنوات، حيث تبدأ من مارس 1999؛ أي منذ الشهر الذي تسلّم فيه الملك حمد مقاليد الحكم، إلى ديسمبر 2011، وحلّلت الكلمات السامية التي صدرت خلال هذه الفترة وارتبطت تماماً بالمشروع الإصلاحي للملك حمد.

الدراسات السابقة

إن تحليل الخطاب الإصلاحي بوجه عام، والخطاب السياسي الإصلاحي بوجه خاص، لا يُعدّ موضوعاً جاذباً للاهتمام بالأوساط الأكاديمية، ويعلِّل عبداللطيف (2020، ص.96) قلة الدراسات الأكاديمية حول الخطابة السياسية بميل الأكاديميين لعدم تناول القضايا السياسية للحيلولة دون مواجهة النتائج، وبخصائص الخطابة السياسية، كالبلاغية، وتغيّر الإدراك الجمالي للخطابة الحديثة والمعاصرة، والتحديات المعرفية لدارس الخطابة، والناتجة عن ماهية الخطابة السياسية.

ومع ذلك، تتوافر بعض الدراسات التي تناولت موضوع الخطاب الإصلاحي، ومنها دراسة السيد ولد أباه (2003)، وفيها ناقش المقاربة العربية للإصلاح السياسي على أثر أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأميركية؛ فقد برز في المنطقة العربية اتجاه رسمي عبرت عنه "وثيقة الإصلاح" الصادرة عن قمة تونس 2004، واتجاه شعبي عبّرت عنه منظمات المجتمع المدني العربية ومطالبها بالإصلاح السياسي الشامل. وحدّدت الدراسة ثلاث إشكاليات محورية في الخطاب الإصلاحي العربي؛ الأولى تتعلق بسقف الإصلاح وإطاره، والثانية تتعلق بعلاقة الإصلاح الوطني الداخلي بالاعتبارات الإقليمية والقومية، أما الإشكالية الثالثة؛ فتتصل بعلاقة الدولة بتركيبة المجتمع الأهلي العربي. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة، فإنها لم تتطرق للعوامل الداخلية المؤثرة في الخطاب الإصلاحي العربي، ودورها في تشكيل هذا الخطاب في ضوء المؤثرات الخارجية التي اعتبرتها المحرك الأساسي لعملية التغيير.

وهناك دراسة زيادة (2006)، حدّد فيها ثلاثة مرتكزات ثابتة ورئيسة للخطاب السياسي الإصلاحي، وهي: ثنائية الداخل والخارج، وثنائية الاستقرار

والتغيير "الإصلاح يهدد استقرار الوطن"، وجدلية الصراع العربي/ الإسرائيلي. وخلص الباحث إلى ضرورة تجديد الخطاب الإصلاحي كعملية تنموية شاملة عن طريق ربطه بالحراك الاجتماعي والسياسي للمجتمع. ومع أن الدراسة تسعى إلى تحليل دعائم الخطاب الإصلاحي العربي، فإنها لم تعالج مسألة التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية وأثره في فهم الخطاب، وتحليل آليات اشتغاله.

وفي السياق نفسه، قام السعيدين (2006) بتحليل الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني وأثره على الإصلاح والتحديث في الأردن، وخلص الباحث إلى أن النظام الهاشمي، بفضل الخبرة العسكرية والسياسية للملك، يستند إلى الشرعية القانونية والدستورية، وأن الملك قد أخذ بمبدأ الملكية الدستورية القائمة على نظام حكم نيابي يقوم على التعددية السياسية، وسعى إلى ترسيخ الوحدة الوطنية واستقرار المجتمع باعتبارها أحد مصادر قوة الوطن ومناعته.

وعلى الصعيد المحلي، هدفت دراسة بودلامة (2018) إلى تحليل مضمون مجموعة مختارة من الخطب السامية للملك حمد، وقامت بتصنيف الخطاب الملكي من حيث الأفكار الرئيسة، والأفكار الفرعية والأبعاد، وحدّدت ملامحه الأساسية. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة، فإنها اقتصرت على تقديم وصف عام لبعض الكلمات السامية، ولم تعالجها بوصفها خطاباً إصلاحياً شاملاً.

وفي دراسة لاحقة للباحثة بودلامة (2021)، حللت مفهوم "النهج الوطني" الذي ورد في خطاب للملك، وربطت المصطلحات اللغوية التي استخدمها الملك حمد في خطاباته بمفهوم النهج الوطني. وخلصت الباحثة إلى أن المرتكزات الأساسية للنهج الوطني تتمثل في السمات الشخصية للمواطن البحريني، التي صنعت صورة مشرفة لمملكة البحرين. ومع أن هذه الدراسة تعتبر مهمة في تحديد مفهوم النهج الوطني، فإنها اقتصرت على تحليل خطاب واحد فقط للملك

حمد، ولم تتناول الخطاب الإصلاحي برؤية شاملة، ولم تحدد أثر العوامل الداخلية والخارجية في تطوّر الخطاب.

على الرغم من وجود دراسات سابقة تناولت تجربة الإصلاح السياسي في البحرين، ودور الملك حمد بن عيسى في قيادتها، كدراسات (بلا، 2007؛ الجلاهمة، 2021؛ خليفة، 2001؛ الرويعي، 2020؛ الزيدي، 2001؛ فياض، 2020؛ لكريني، 2007؛ نبوي، 2003)، وغيرها، فإنها ركزت -بشكل عام- على إنجازات المشروع الإصلاحي، ومظاهر الحياة الديموقراطية، مأخوذة بجاذبيّة المشروع الإصلاحي، وزخمه الواسع، وتنوّع أبعاده، وأثره الكبير في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل البحرين وخارجها، لكنها لم تتوجّه نحو تحليل الخطاب الإصلاحي في البحرين من منظور تاريخي، وهو ما تنفرد به هذه الدراسة. كما أن هذه الدراسة تناولت التأسيس الأكاديمي والعسكري والسياسي للشيخ حمد، ودوره في صقل مهاراته الإدارية والقيادية، وتعزيز إيمانه بمبادئ الأجداد وقيمهم، وبالوحدة العربية، وبضرورة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لتنمية المجتمع وتطويره.

المبحث الأول: التأسيس الأكاديمي والعسكري للشيخ حمد بن عيسى (1961- 1999)

تميز عهد الأمير الراحل، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة (1961-1999)، بإعلان استقلال البحرين عام 1971. ويذكر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة (1986، ص.111)، ولي العهد حينئذ، في كتابه بعنوان "الضوء الأول"، خمس مزايا لمرحلة الاستقلال، تمثلت في دخول البحرين في تجربة لاختيار نظام سياسي للمشاركة في اتخاذ القرار، تمخّضت عن دستور للبحرين عام 1973، أقّره مجلس وطني قائم على مبدأي الانتخاب والتعيين عام 1972، واتسام تلك المرحلة بازدهار اقتصادي فريد؛ حيث أصبحت البحرين مركزاً متقدماً لخدمات النفط والخدمات

المالية والطيران وصناعة السفن، والاهتمام بالنواحي الاجتماعية للسكان، والعناية بالشباب والرياضة، وتطوير التعليم.

وُلد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في 28 يناير 1950، في مدينة الرفاع، وتولّى ولاية العهد في سن مبكرة، عندما كان في الرابعة عشرة من العمر، وذلك بتاريخ 27 يونيو 1964، وبذلك "أصبح الرجل الثاني في سلم الحكم في البحرين بعد والده الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة؛ مما جعله يبني رؤية إستراتيجية للمرحلة التي سوف يستلم الحكم فيها" (الهدى، 2021، ص.71).

وكانت حياة الشيخ حمد مثقلة بالأحداث الجسام والانعطافات الحادة؛ مما أوجد لديه وعياً بحقائق الأشياء في سن مبكرة، وكانت العائلة الخليفية، كإحدى أبرز العائلات القيادية التاريخية في الخليج والعالم العربي، تحمل ذاكرة مفعمة بالأحداث الحلوة والمرة، والمرتبطة بالوجود البريطاني، الذي عمل على تقليص مقومات استقلال الوطن، و"إبعاد" كبار القادة الذين تمسكوا بالاستقلال إلى خارج البلاد مثلما أُبعد معهم الوطنيون المخلصون الذين كانوا يعملون في سبيله بالتعاون مع الحكم الشرعي في وطنهم. وتركت فترة الخمسينيات من القرن العشرين بصمة واضحة في وعي الشيخ حمد بالأحداث السياسية الدولية وتبعاتها على السلم العالمي؛ إذ شهد العالم أول ضربة نووية لليابان عام 1945. ومع أن شعوب المنطقة العربية قد شهدت نكبة فلسطين بكل أبعادها عام 1948، فإن الشيخ حمد كان يجد أن "جامعة الدول العربية قد أسسّت أيضاً عام 1945 أملاً في تعاون عربي أوثق، وأن هيئة الأمم المتحدة قد أعلنت شريعة حقوق الإنسان عام 1948؛ بما يجدد الأمل في مستقبل إنساني أفضل للعالم وللبحرين" (آل خليفة، 2021، ص.9).

ولعبت البيئة الأسرية والإقليمية الحاضنة للشيخ حمد بن عيسى دوراً كبيراً في تنشئته الاجتماعية، وتشكيل فكره السياسي والعسكري، وتحفيزه لارتياد

دروب العلم والمعرفة، إذ كتب قائلاً: "كنت أسمع في مجالسنا القصص والروايات التي تتعلق بتاريخنا، وكانت مجالسنا مدارسنا؛ حيث تدور فيها الأحاديث عن الأبطال والوقائع، وسير القادة العظام والمعارك العسكرية"، كما كتب:

أسمع من زملائي تاريخ الأجداد بشجاعتهم، حتى إذا ما سمعنا الأخبار من الإذاعات أو الوفود الزائرة حول مجريات أمتنا ونكساتها وتخلفها عن الركب الحضاري الشامل في البنية الأساسية وفي القوة العسكرية الرادعة، وقعنا في حيرة بين استرداد حقوقنا المغتصبة وبين الواقع المؤلم الذي تعيشه أمتنا العربية، ونحن جزء منها، ومن هنا بدأنا بتهيئة أنفسنا بالعلم والمعرفة، للحفاظ على أمجادنا وتراثنا، وأيقنتُ أن الجهاد في سبيل الله والوطن واجب مقدس (آل خليفة، 1986، ص.116).

وقد ساهمت تلك البيئة بقوة في تهيئة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لمستقبل "جعلني أشعر وأنا وليّ العهد بالمسؤولية المُلقاة على عاتقي نحو البحرين وشبابها؛ مما جعلني أبادر بالانضمام لإحدى الكليّات العسكرية لأتمكّن من دراسة العلوم والفنون الحربية الحديثة" (آل خليفة، 1986، ص.116). وقد شكلت الأوضاع الإقليمية والدولية حافزاً إضافياً للشيخ حمد للالتحاق بالكلية العسكرية في بريطانيا عام 1967، إذ قرّرت بريطانيا عام 1968 الانسحاب من الخليج العربي، وكثُرت المخاوف حول استقرار المنطقة وأمنها، فكان على البحرين أن تعدّ نفسها قبل فترة كافية لمواجهة المطامع الأميركية والإيرانية في المنطقة بعد الفراغ الذي سيتركه الانسحاب البريطاني، وتشرع في بناء الدولة الحديثة، وتعدّ الكوادر الوطنية لإدارتها؛ الأمر الذي دعا الشيخ عيسى بن سلمان، إلى تشكيل قوة عسكرية تتولّى حماية البلاد وصيانة أمنها واستقرارها، والاسهام مع الدول الشقيقة لحماية المنطقة، وأوكل هذه المهمّة لابنه الشيخ حمد ولي العهد (1968)؛ وهذا ما حفّز الشيخ حمد، الذي كان "يدرس في كلية القيادة والأركان

في فورت ليفنورث بولاية كنساس عام 1971، وحصل على الماجستير في العلوم العسكرية بدرجة الشرف في القيادة ورئاسة الأركان في 1973" (الهدى، 2021: ص.71)، على البدء بتنفيذ هذه المهمة، وذلك بإنشاء الجهاز الدفاعي بالدولة تحت اسم "قوة دفاع البحرين"، وعيّن الشيخ حمد قائداً عاماً لقوة الدفاع.

وطوال فترة عمل المجلس الوطني في الفترة من 1973-1974، واظب الشيخ حمد على حضور جميع جلسات المجلس (عليوي، 2020، ص.105)؛ مما أكسبه خبرة سياسية وإدارية واسعة، وأصبح الشيخ حمد "نائباً لرئيس مجلس العائلة الخليفية عام 1974، ورئيساً للمجلس الأعلى للشباب والرياضة عام 1975" (Vision, 2006, p. 4). وتولى الشيخ حمد مقاليد الحكم بعد وفاة والده، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، في 6 مارس 1999، مُدشناً بذلك عهداً جديداً وزاهراً في البحرين، واستهل بداية حكمه بخطاب يجسد فيه رؤيته وتطلعاته للمستقبل، وكان ذلك في 13 مارس 1999، إذ خاطب أبناء شعبه في كلمته السامية الأولى قائلاً: "ففي هذا الموقف التاريخي، تُوحدُنا مسؤولية التطلّع بثقة للمستقبل، مع الاستعداد لمواجهة متطلبات المستقبل ومستجداته في عالم حافل بالتغيّرات، وذلك بما تملكه البحرين من قدرة على التطور والتجديد منذ أن بدأت مسيرة النهضة الحديثة". ولم يغب عن باله ضرورة التشاور مع أبناء الشعب في كيفية تجسيد تطلعاته قائلاً: "ويهمنا أن نستطلع ما لديكم من آمال وتطلعات لخير البحرين في ظل ما تعارفنا عليه من تواصل بين القيادة والمواطن" (الديوان الملكي، د.ت، أ، ص.9).

نخلص مما سبق إلى أن التأسيس الأكاديمي والعسكري للشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في فترة ولاية العهد قد جعل منه شخصية سابقة لعصرها في التفكير في التحديث والتطوير؛ انطلاقاً من أمجاد الأجداد وتراثهم وقيمهم الأصيلة، وفي تشرّب الروح القومية العربية التي ألهمت الشيخ حمد للانخراط في

دراسة العلوم العسكرية للدفاع عن الوطن، والذود عن كرامة الأمة العربية. كما ركز الشيخ حمد على "دراسة تاريخ الشعب البحريني؛ فأنشأ مركزاً للدراسات التاريخية (1978) وجمع الوثائق البحرينية من الدول ذات العلاقات التاريخية مع البحرين، واهتم -على الأخص- بوثائق أجداده، ونشرها بمجلة الوثيقة الذي يصدرها المركز" (Aba Hussain & Al-Suwaidi, 1987, p.12).

وأحد الشروط الأولية لكتابة التاريخ هو "القلق على المستقبل، والإسهام في صناعة المستقبل" (وهبة، 2003، ص.132)؛ ومن ثم، فإن الوعي المبكر للشيخ حمد بن عيسى بالأحداث الوطنية والدولية، وتفاعله النشط مع الأوضاع العربية والإقليمية، قد أسهم إلى حد كبير في "استيعابه لمعطيات الحاضر، وتشخيصه الدقيق لخصائص المرحلة الراهنة على كافة قطاعات المجتمع، وامتلاكه رؤية شاملة واضحة لبحرين المستقبل، إضافة لسعيه لتهيئة المناخ الملائم للتحديث ضمن أجندة وطنية تُنفذ وفقاً للأولويات الوطنية" (اللجنة العلمية بالرباط، 2007، ص.307)، التي تجسّدت في مشروعه الإصلاحي (2001)، الذي شكّل علامة فارقة في تاريخ البحرين الحديث.

ويمكننا رصد تسلسل الخطوات المهمة التي اتخذها الشيخ حمد منذ تسلّمه الحكم عام 1999، وتشكل جوهر المشروع الإصلاحي، وهي:

1 - توسيع هامش الحقوق والحريات المدنية؛ حيث تم إلغاء قانون ومحكمة أمن الدولة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، والسماح بعودة المُبعدين في الخارج، وتشكيل الجمعيات السياسية، وإطلاق حرية التعبير وتنظيم الندوات والاعتصامات وما إلى ذلك.

2 - إصدار ميثاق العمل الوطني عام 2002، الذي حظي عند الاستفتاء عليه بموافقة 4. 98% من شعب البحرين.

3 - إعمال التعديلات الدستورية، وتتمثل في تفعيل دستور 1973؛ حيث

تقضي الصيغة المُعدّلة للدستور في 14 فبراير 2002 بتكريس النظام الملكي الدستوري الديموقراطي الوراثي، مع اعتماد نظام المجلسين في المجال التشريعي: المجلس النيابي المُنتخب شعبياً، ومجلس الشورى المُعيّن من قبل الملك.

4 - تفعيل الحياة النيابية في البحرين.

5 - اتخاذ مبادرات لتأهيل المرأة البحرينية وتحقيق تطلعاتها بالمساواة مع الرجل في الحقوق؛ وذلك بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة عام 2001، ودعم مشاركتها في قيادة المجتمع البحريني.

6 - انتهاج سلوك دولي متوازن في السياسة الخارجية للبلاد (لكريني، 2007، ص ص.198-212؛ المزعل، 2016، ص ص.50-51).

المبحث الثاني: تحليل الخطاب الإصلاحي للملك حمد بن عيسى آل خليفة (1999-2011)

الملامح الأساسية العامة للكلمات السامية

تمتاز الكلمات السامية للشيخ حمد بعدة خصائص مهمة تميّز الخطابة السياسية، وأبرزها (عبداللطيف، 2020، ص.96).

1 - الآنية؛ فالكلمات السامية تُنتج وتمارس تأثيرها وتتولّد الاستجابات الخاصة بها في لحظة تاريخية بعينها بشكل تزامني؛ وهي فترة تنفيذ المشروع الإصلاحي.

2 - النفعية؛ أي أن الملك حمد يسعى إلى إنجاز أغراض محددة من وراء خطبته السياسية في مُعتقدات المُخاطبين المُستهدفين بالخطبة وتوجهاتهم، وسلوكياتهم، وبما يخدم مصالح البلاد.

3 - الواقعية؛ فالكلمات السامية تعكس خطاباً ينطلق من واقع الدولة وطبيعة الاختلالات القائمة المراد إصلاحها، كما أنه يعكس أحوال المواطنين الحقيقية وتطلعاتهم.

4 - الثبات؛ فالكلمات تجسد منهجاً راسخاً في الحكم وإدارة شؤون البلاد، يقوم على الإصلاح كممارسة اجتماعية تتطلب الاعتراف بوقوع أخطاء في شكل الحكم وتصحيحها.

5 - تعدّد الموضوعات؛ فموضوع الخطبة هو كل ما يمكن أن يكون سياسياً، ويشمل ذلك الجانب الاجتماعي، والاقتصادي، والتاريخي، والثقافي، إلخ.

ومن حيث المفردات اللغوية، فإن الخطابات الملكية تتميز "بسهولة المفردات، والتركيز في المعنى، واستخدام المصطلحات الدقيقة لتحقيق فهم أعمق للمُستمع والقارئ"، أما بالنسبة لمتن الخطاب؛ فإنه "يمتاز بالعمق؛ حيث تتضمن الخطبة الملكية أكثر من فكرة، مع توفير مساحة من الشرح للفكرة". وقد عمد الملك حمد ابن عيسى إلى "استخدام الاقتباسات من آيات الذكر الحكيم، ومن أقوال والده الشيخ عيسى"؛ ممّا يشير إلى ترسّخ الوازع الديني في شخصيته، كما سبق ذكره، وكذلك إلى "تلخيص الهدف من وراء الخطبة في نهايتها" (بودلامة، 2018، ص ص.20-24).

أما بالنسبة للمناسبات التي ألقى الملك حمد فيها كلماته السامية؛ فهناك خطابات ثابتة كالكلمة السنوية في يوم الاحتفال بالعيد الوطني وعيد الجلوس المجيد، والكلمة السنوية في افتتاح دور الانعقاد للفصل التشريعي للمجلس الوطني. أما الكلمات السامية الأخرى؛ فقد تزامنت مع المناسبات العالمية الهامة؛ كالكلمة السامية بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، أو مع أحداث محلية مهمة، كالكلمة بمناسبة تلقي الملك حمد تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، وما إلى ذلك.

الأعمدة والركائز الأساسية للخطاب الإصلاحي الملكي

يتبين من تحليل الخطابات الملكية قيد الدراسة أنها تدور حول ثلاثة أعمدة أساسية، هي:

(1) تأسيس دولة القانون

يمكن القول إن هاجس تأسيس الدولة، الذي يسود فيها حكم القانون والدستور يكاد يهيمن على مُجمل الخطاب الإصلاحي للملك حمد، ففي حديثه مثلاً بمناسبة افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول للمجلس الوطني في 9 أكتوبر 2004، نوّه الملك حمد بالحاجة إلى "تعزيز ثقافة القانون؛ بحيث يترسخ الوعي القانوني اللازم لدى الجميع: مواطنين ومسؤولين، وتتوضّح الحقوق والواجبات"، والإسراع في "استكمال البناء القانوني الشامل للبلاد؛ بحيث لا يُواجه أيّ تجاوز للقانون إلاّ بمنطق القانون" (الديوان الملكي، د. ت. ب، ص.75).

ومن المنظور التاريخي، يمثل التركيز على الجانب القانوني في الخطاب الإصلاحي انعكاساً لرؤية الحكم للدور المحوري للتشريعات والمؤسسات القانونية والدستورية في تحديد مسار التطور السياسي للبحرين وآفاقه في الفترات السابقة لعهد الشيخ حمد؛ ففي مطلع العشرينيات من القرن العشرين، ظهرت في البحرين حركة شعبية بزعامة الشيخ عبدالوهاب الزياني، تلخّصت مطالبها في "تشكيل مجلس وطني للإشراف على القضاء، وتأسيس جمعية وطنية، وتنظيم جهاز شرطة محلي، وإصدار لائحة إصلاحات إدارية" (عبدالله وزين العابدين، 2009، ص. 176)، غير أن المُعتمد السياسي البريطاني، الميجور كلايف ديلي، رفض هذه المطالب، وسارع باعتقال قادة الحركة ونفيهم إلى الهند على الرغم من اعتراض الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، حاكم البحرين حينئذ، على هذه الإجراءات.

وظهرت حركة جديدة تطالب "بإنشاء مجلس وطني للعدل والمعارف ونقابة للعمال والاستبدال بالعمال غير الفنيين في شركة النفط عمالاً محليين" عام 1938، ولكن المستشار البريطاني تشارلز بيلجريف أظهر التعنّت في الاستجابة

لتلك المطالب، وأمر بنفي قادة هذه الحركة. وفي المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، شهدت البحرين نمواً في الوعي السياسي والقومي؛ إذ ظهر العديد من الأندية الرياضية والثقافية والمؤسسات الشعبية التي أخذت تعبر عن رأي الجماهير، كما صدرت العديد من الصحف والمجلات المعبِّرة عن آراء المثقفين والوجهاء. وأسّست الهيئة التنفيذية العليا عام 1954، التي ضمّت جميع أطياف مجتمع البحرين وانتماءاته، وكان لها دور كبير في النهوض بالعمل الوطني في البحرين؛ مما أدى إلى تحوّلها عام 1956 إلى "هيئة الاتحاد الوطني"، وكانت المطالب الشعبية تتلخّص حينئذ في "تشكيل مجلس تشريعي ونقابة للعمال وإنهاء الاستغلال البريطاني لإنتاج النفط" (عبدالله وزين العابدين، 2009، ص.176).

ونتيجة لتطور هذه الحركة، والدور الذي لعبته في تحريك الشارع الوطني ضد نظام الحماية البريطانية؛ فقد استغلّ الإنجليز الأحداث التي وقعت في البحرين إبان العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وقاموا بحل الهيئة ونفي أبرز زعمائها إلى الخارج. ومع ذلك، تركت هيئة الاتحاد الوطني أثراً في "دفع عجلة التطور والإصلاح في الجهاز الإداري والقضائي للحكومة؛ الأمر الذي شكل بداية لإصدار القوانين المدنية والجنائية الحديثة" (البحارنة، 2005، ص. 44). وقد بذل الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة (1942-1961) جهوداً حثيثة لتحقيق المطالب الوطنية التي تعززت عقب استقالة بيلجريف عام 1956؛ إذ قام الشيخ سلمان "بإعلان تأسيس المجلس الإداري، وتشكيل مجالس للصحة والمعارف، وإصدار قانون للعمل، وقانون للمحاكم، كما بادر إلى إحلال العناصر الوطنية في هذه المؤسّسات" (عبدالله وزين العابدين، 2009، ص.178).

ومما سبق يتضح أن المطلب التشريعي شكل باستمرار حافزاً أساسياً لتوكيد المطالب الشعبية الأخرى بالمشاركة في الحكم وتحسين أوضاع المواطنين،

وفي ظل التغيرات الجديدة التي تزامنت مع انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية عام 1988، وتراجع أسعار النفط في بداية التسعينيات من القرن العشرين، وبروز قضية الديموقراطية بقوة في منطقة الخليج العربي بعد حرب الخليج الأولى عام 1991، والتفاعل الشعبي معها، أنشئ مجلس الشورى عام 1992، وتوسعت صلاحياته عام 1996، إلا أن هذه الإجراءات الجزئية لم تتعامل مع المطالب الجوهرية الشعبية بإعادة العمل بدستور 1973؛ وهو ما حدث بالفعل مع تولي الشيخ حمد بن عيسى مقاليد الحكم عام 1999، حيث أجريت تعديلات أساسية على دستور 1973، تحقق الاستقرار والثبات لنظام المملكة الدستوري.

فبعد عرض ميثاق العمل الوطني للاستفتاء الشعبي في 14 فبراير 2001، اعتمد نظام المجلسين في إنشاء البرلمان، حيث يتكوّن البرلمان من مجلسيّن، يمتلك كل منهما الصلاحيات نفسها في تشريع القوانين، أحدهما يختار أعضاؤه بالانتخاب الحر المباشر، بمشاركة المرأة تصويتاً وترشحاً، والآخر يُعيّن أعضاؤه من أصحاب الخبرة والاختصاص، مع قصر حق الرقابة على أعمال الحكومة على المجلس المُنتخب، وإفساح المجال لتطوير التجربة الديموقراطية كلما تطلّب الأمر ذلك. وقد حددت المذكرة التفسيرية للدستور المعدّل عام 2002 مُبرّرات الأخذ بهذا النظام، وهي تتمثل في:

1- أن نظام المجلسين، يمثل ضماناً أكيداً لحسن سير العمل البرلماني، وتحقيقاً لمبدأ الرقابة التبادلية بين المجلسين على أعمال كل منهما؛ وبالتالي منع محاولة أي منهما الاستبداد بسلطة التشريع في مواجهة السلطة التنفيذية.

2- منع الخطأ والتسرّع في التشريع؛ فحينما يخطئ أحد المجلسين، يتلافى المجلس الآخر خطأ الأول عند عرض الأمر عليه؛ ومن ثم تكون القوانين الصادرة أقرب إلى المصلحة العامة.

3- أن هذا النظام يقلل من الاصطدام الذي يمكن أن يحدث بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية (دستور مملكة البحرين، 2002).

لقد سعى نظام الحكم، مع انطلاق المشروع الإصلاحي عام 2001، إلى ترسيخ دولة القانون والمؤسسات، وذلك بإعادة الحياة البرلمانية، والعمل على ترسيخ استقلالية السلطة القضائية، وإنشاء المحكمة الدستورية، وإطلاق حرية الصحافة والتعبير، وإصدار قانون الصحافة. وبالإضافة إلى ذلك، عمد نظام الحكم، في ضوء الظروف التاريخية المُستجدّة لتطوّر التجربة البرلمانية، إلى إصدار وتعديل القوانين التي تضع نشاط القوى السياسية المشاركة في البرلمان ضمن إطار القانون والدستور (ناصر، 2011، ص.337).

(2) تحقيق الأمن والاستقرار للوطن

يمثل هاجس الاستقرار أولوية محورية لدى الحكم في البحرين، وذلك منذ أن ظهر "طموح بريطانيا للسيطرة على الخليج العربي والبحرين في القرن التاسع عشر بعد أن أحكمت سيطرتها على الهند (1600)؛ إذ وضعت البحرين رسمياً تحت الحماية البريطانية في معاهدة المُمانعة الأولى عام 1880" (عبدالله وزين العابدين، 2009، ص.137). وشكل الانسحاب السياسي والعسكري البريطاني من المنطقة، وإعلان استقلال البحرين عام 1971، حافزاً للولايات المتحدة الأميركية للعمل لضمان الأمن الجماعي والاستقرار التجاري لمنطقة الخليج، فحاولت فرض نظام أمني جديد بعد انتهاء الحرب بين العراق وإيران (1988)، وعملت على ترسيخ وجودها وعقيدتها الأمنية في هذه المنطقة في التسعينيات من القرن العشرين (الغتم، 2004، ص.111).

ومع نجاح التدخل الأميركي في إسقاط النظام في العراق عام 2003، والسيطرة على ثرواته النفطية وإضعاف قوته الإقليمية، وفي ظل سيطرة

المحافظين على مفاصل القرار في إيران عام 2004، وزيادة تغلغل إيران في العراق، وتطوير علاقتها مع القوى المذهبية في لبنان وسوريا واليمن وبعض الدول الخليجية، وإحرازها تقدّماً ملحوظاً في تطوير برنامجها النووي، وتزايد مظاهر التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للدول الخليجية، وللبحرين بوجه خاص، بسبب العامل المذهبي، وجدت الولايات المتحدة الأميركية نفسها أمام تحدّيات جديدة تتمثل في المحافظة على أمن المنطقة واستقرارها في ظل تصاعد الطموحات الإيرانية الإقليمية؛ فسعت إلى "حرف الطابع السياسي للصراع في الشرق الأوسط وتحويله إلى صراع مذهبي" (ناصر، 2011، ص.332)، ووجدت في حالة الفوضى الخلاقة وعدم الاستقرار بعد إسقاط النظام في العراق فرصة لتغيير أوضاع منطقة الشرق الأوسط؛ بما يخدم مصالحها الحيوية في خلق بيئة آمنة ومستقرة في منطقة الخليج العربي (فايد، 2015).

ونظراً للحاجة إلى ترسيخ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج في ضوء الأوضاع السياسية المستجدّة، تطرّق الملك حمد في كلمته السامية في 3 ديسمبر 2005 أمام المؤتمر الثاني لحوار أمن الخليج (حوار المنامة) إلى "أهمية معالجة جذور الإرهاب وبواعثه في البيئات المعنية؛ فالإرهاب يهدد الحرية كما يهدد الحياة"، وشدّد على "ضمان الاستقرار الشامل في المنطقة؛ فهو السبيل الأمثل والأفضل لضمان إمدادات الطاقة إلى العالم" (الديوان الملكي، د.ت.، ب، ص.145).

(3) دعم الولاء والانتماء للوطن

تمثلت سياسة الحكم في البحرين في تعزيز الولاء والاعتزاز بالهوية الوطنية؛ فقد تمسّكت البحرين دائماً بهويتها العربية والإسلامية، واتسمت هوية البحرين التاريخية بأنها "بوابة العرب الشرقية، وبالحكم العادل لأسرة آل خليفة، وشجاعة أهل البحرين وشراكة المرأة وتحمل مسؤوليتها، وأسبقيّة التعليم على

النفط، فجاءت ثروة أهل البحرين متوازية مع العلم، وسلوكهم متسماً بالتحضّر والسمو". كما عمل نظام الحكم على "تعزيز مفهوم الدولة الوطنية، وأنها صاحبة المرجع في القانون والسياسة، ولا تفرق بين مواطنيها"، وتضمّنت الرسالة الإعلامية للمملكة "الوحدة الأزلية والمصيرية بين نظام الحكم والمواطن في مملكة البحرين، المُتضمنة أبعاد الشرعية والرخاء والأمن والاستقرار" (مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، 2019، ص ص.38-41).

وبالنسبة لنظام الحكم في البحرين، فقد شكل الولاء الوطني قضية أساسية؛ ذلك أن الولاء والانتماء الوطني يعتبران ركيزة الأمن والاستقرار للبلاد، ولمنطقة الخليج العربي عامة. وقد اختبر الولاء الوطني لأهل البحرين في أربع محطات تاريخية، فكان الاختبار الأول عندما طالبت إيران في عهد الشاه بالسيادة على جزر البحرين عام 1970؛ حيث زارت البحرين بعثة الأمم المتحدة التي التقت ممثلي الهيئات الاجتماعية والدينية والرياضية والثقافية، وتوصّلت في التقرير الذي رفعته إلى مجلس الأمن في 30 أبريل 1970 إلى إجماع أهل البحرين على "رغبتهم في دولة مستقلة استقلالاً تاماً، وأنهم يريدون أن تكون هذه الدولة عربية، وجزءاً من الكيان العربي الكبير" (عبدالله وزين العابدين، 2009، ص.185). أما الاختبار الثاني؛ فتزامن مع الثورة الإيرانية (1979)، التي حاولت بث أسباب الفرقة في الحركة الشعبية؛ بما يؤدي إلى "تراجُع التحرك المطلبي المشترك؛ كما أنها ساهمت في انقسام المجتمع في البحرين إلى فريقيّن: فريق يطالب ببعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وفريق يطالب بتغييرات سياسية على نطاق أوسع" (المديرس، 2004، ص.99).

وقد تزامن الاختبار الثالث للولاء والانتماء للوطن مع إطلاق العريضة الشعبية التي وقع عليها 20 ألف شخص من أبناء الوطن، ورفعت عام 1994 إلى حاكم البلاد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وتضمنت المطالبة فيها بعودة المجلس

الوطني ودستور 1973، وإجراء انتخابات عامة، وقد تبنّاها عدد من الوجهاء والأعيان في البلاد، إلا أن "عدم التريّث في الاستجابة إلى هذه المطالب الشعبية، قد أدى إلى تنامي مظاهر العنف في البلاد، وقاد إلى تحركات شعبية حادة واسعة النطاق، استمرّت أعواماً عدّة من عقد التسعينيات في القرن العشرين" (Herb, 1999, p.166).

أما الاختبار الرابع للولاء الوطني؛ فقد ظهر بعد مقاطعة بعض قوى المعارضة السياسية للانتخابات النيابية الأولى التي جرت عام 2002 في عهد الملك حمد ابن عيسى آل خليفة. ففي كلمته السامية في 21 أكتوبر 2002 بمناسبة إجراء الانتخابات النيابية وفقاً للدستور، دعا الملك حمد إلى:

> تأصيل الولاء الوطني الصادق الجامع والموحّد، الذي يمثل حجر الأساس في كل بناء وعمل. إنها سفينة واحدة ووطن واحد، ولنعمل معاً على أن تسير بالحكمة والرأي المشترك، ولن يتحقق ذلك إلا بأن تكون البحرين أولاً في الضمير والعمل، وألا نرفع إلا أعلامها لنبقى مرفوعي الرأس، مُخلصين للوطن، مُتحررين من أي توجهات غريبة تحرف المسيرة.

وفي تأكيده على سعي الحكم إلى لم شمل جميع أبناء الوطن، أضاف قائلاً: "إننا لا نرضى لأي وطني مخلص احتضنه الوطن التخلي عن موقعه المتقدم والمشرف فيه، مُقدرين لكل المعارضين في ظل الديموقراطية والقانون اجتهاداتهم ورؤاهم التي سيرى الشعب مدى قدرتهم على تحقيقها بالحكمة السياسية والعمل البناء، وتجاوز النفس، والإسهام المُتجدد" (الديوان الملكي، د.ت.، أ، ص.291).

وإضافة إلى ذلك، تأثرت قضية الولاء والانتماء الوطني بمدى تحلّي من استحقوا شرف الجنسية البحرينية بسمات الولاء والانتماء الحقيقي للوطن. ففي افتتاح الفصل التشريعي الثالث للمجلس الوطني، تطرّق الملك حمد في كلمته السامية في 14 ديسمبر 2010 إلى قضية التجنيس قائلاً: "إنه من غير المعقول أن ينتمي إنسان إلى بوتقة الهوية الوطنية البحرينية والتي نعتزّ بها جميعاً، إلا إذا كان

مُتشبعاً بالروح الوطنية البحرينية العالية طبعاً وأخلاقاً وسلوكاً، ومحترماً للقانون، وأن يكون لديه انتماء والوطن بحاجة إليه" (الديوان الملكي، د.ت.، ج، ص.96).

المبادئ والقيم الحاكمة للخطاب الإصلاحي للملك حمد

يتبين من تحليل الخطب السامية أن دولة القانون والمؤسسات، كما سبق ذكره، هي أحد الأعمدة الرئيسة للخطاب الإصلاحي. وتسترشد دولة القانون بالمبادئ الآتية (الحلايقة، 2018):

(1) سيادة الدستور الوطني

وذلك بضمان الحقوق الدستوريّة لأفرادها وسلامتهم؛ فعند استلام الملك لنتيجة الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني، خاطب أبناء شعبه في 16 فبراير 2001 قائلاً: "نذرتُ نفسي لتحقيق تطلعاتكم ضمن برنامج عمل وطني في ظل الدستور والنظام الديموقراطي، ونحن نعتز بمباركة الشعب إعلان البحرين مملكة دستورية" (الديوان الملكي، د.ت.، أ، ص.167).

(2) شراكة الدولة مع المجتمع المدني

في حفل افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الأول للمجلس الوطني في 14 ديسمبر 2002، خاطب الملك حمد أعضاء المجلس قائلاً: "منذ بداية تحديث الدولة في البحرين ظل هدفها الأسمى هو إشراك أكبر عدد من المواطنين في عملية التنمية والتوعية والتأهيل للمساهمة في مسيرة البناء" (الديوان الملكي، د.ت.، أ، ص. 309). وفي ردّه على هذا الخطاب، نوّه مجلس الشورى "بالدور الفاعل الذي يلعبه المجتمع المدني في مملكة البحرين في المسيرة الوطنية؛ حيث قدمت مؤسّسات المجتمع المدني باختلاف توجهاتها دوراً داعماً ومؤيداً لقضايا البحرين الوطنية ووحدتها الداخلية" (مجلس الشورى، 2012، ص.11). وتتجلى في ثنايا هذا الرد قيمة التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني، ودوره في دعم الوحدة الوطنية.

(3) الفصل بين السلطات

(التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة) للحدّ من سلطة بعضها بعضاً وتوفير التوازن والضوابط فيما بينها. إن سلطتيّ القضاء والتنفيذ ترتبطان بالقانون ولا تعملان ضدّه، أما السلطة التشريعيّة؛ فهي مقيّدة بالمبادئ الأوليّة والحقوق الدستوريّة والديموقراطية. ويعتبر مبدأ الفصل بين مهام السلطات الثلاث :

شرطاً أساسياً من أجل بناء مجتمع ديموقراطي تعددي؛ فالسلطة التشريعية تسنّ القوانين والتشريعات التي تنظم حياة المجتمع، والسلطة التنفيذية تدير أمور المواطنين، والسلطة القضائية تحكم فيما يعرض عليها من منازعات بين مختلف الجهات، وتعمل على منع انتهاك حقوق الأفراد والمؤسسات وتحقيق مبدأ سيادة القانون (وزارة الإعلام، 2004، ص.52).

ففي الحفل الذي تسلّم فيه الملك حمد مرئيات حوار التوافق الوطني في 28 يوليو 2011، ذكر قائلاً:

إن المرئيّات التي شاركت فيها مختلف القطاعات هي علامة حضارية في مسيرة العمل الوطني؛ فقد تضمنت العمل على تفعيل الإرادة الشعبية في الحكومة، ووضع معايير محددة لاختيار أعضاء مجلس الشورى، ودعم استقلال السلطة القضائية، وتعزيز حقوق الإنسان، وتأتي كثمار عمل يدفع الممارسة الديموقراطية وحكم القانون بالبلاد (الديوان الملكي، د.ت.، ج، ص.141).

(4) إيجاد جهة مستقلّة لمراجعة أفعال أجهزة الدولة والقرارات الصادرة عنها

وقد اتضح ذلك بجلاء حينما أنشئت عدة لجان للتحقيق في الأحداث وأعمال العنف المؤسفة في فبراير 2011؛ جاء في الكلمة السامية أمام اجتماع مجلس الوزراء في 29 يونيو 2011: "وقد أمرنا بتشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للنظر في أحداث العنف، كما تم تشكيل لجنة بقرار من صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء للنظر في حالات الفصل في القطاع الخاص". وأمر الملك حمد بإنشاء

"لجنة مستقلة لتقصِّي الحقائق في أحداث مارس 2011، وتشكيلها من أشخاص ذوي سمعة عالية وعلى دراية واسعة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، ممن ليس لهم دور في الحكومة أو في السياسة الداخلية" (الديوان الملكي، د.ت.، ج، ص.134).

وفي مجال ترسيخ الأمن، أبرزت الكلمات السامية رؤية عميقة للحكم لمتطلبات الأمن بمفهومه الشامل، مرتبطة بالولاء والانتماء الوطني، كما يلي (وزارة الإعلام، 2004، ص.113):

(1) البعد السياسي

ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة من أي أخطار خارجية أو داخلية. ففي كلمته السامية التي أشار فيها إلى تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في الأحداث المؤسفة التي شهدتها البحرين في 15 فبراير 2011، قال الملك حمد:

> إن همّنا الأول هو سلامة الوطن والمواطن، ولكي يأخذ كل ذي حق حقه، وسوف نطلب من السلطة التشريعية النظر في هذه الظاهرة واقتراح التشريعات اللازمة لعلاجها؛ فالمملكة دولة القانون والمؤسسات الدستورية، ولدينا قانون ينظم المسيرات السلمية أقرّه مجلس منتخب، فحرية التعبير حرية كفلها الميثاق والدستور ونظمها القانون (الديوان الملكي، د.ت.، ج، ص.113).

ويلاحظ هنا أيضاً التأكيد على قيمة المساءلة، باعتبار أن الحكومة والمواطنين يتحملون مسؤولية مشتركة في الالتزام بالقانون والدستور.

(2) البعد الاقتصادي

ويرمي إلى توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الخارجية، وتوفير سبل زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وقد عبر الملك حمد عن ذلك بكلمته السامية في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الأول للمجلس الوطني في 11 أكتوبر 2003، حيث قال: "إن برنامج عملنا الوطني الشامل يعزز الثقة في مبادئ

الإستراتيجية الوطنية، وأهم مبادئها هو ترسيخ دولة القانون والاقتصاد الحر ورفع مستوى معيشة المواطنين، بما يرقى بمفهوم الأمن الوطني إلى مصاف الأمن الإنساني"، كما شدد الملك حمد على قيمة "التعاون بين المجلس الوطني والحكومة"، الذي له "الأولوية المطلقة لترسيخ الإصلاح الديموقراطي؛ وبما يعزز الأمن الاقتصادي للمواطن من مسكن وعمل ويزيد إنتاجيته في تنمية وطنه" (الديوان الملكي، د.ت.، ب، ص.45).

(3) البعد الاجتماعي

ويهدف إلى الوفاء باحتياجات الشعب المتنوعة بالقدر الذي يزيد من الشعور بالانتماء والولاء للوطن. وقد تجلّى ذلك في الكلمة السامية خلال حفل افتتاح دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثاني للمجلس الوطني في 11 أكتوبر 2009، حيث أكد الملك حمد "نجاحنا معاً في تحقيق النمو الاقتصادي المتصاعد والمستمر لبلدنا في ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية القائمة والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي للبلاد رغم المتغيرات الاجتماعية العالمية المتسارعة، وتمكين المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً بالقوانين الداعمة" (الديوان الملكي، د.ت.، ج، ص.45). ويلاحظ هنا أيضاً التركيز على قيمة التعاون الصادق في تحقيق الإنجازات الوطنية المشتركة للبلاد.

وفي مسعى للربط بين قيم المواطنة والوئام الاجتماعي، قال الملك في كلمته السامية عند استقباله لأعضاء جمعية الصحفيين البحرينية وعدد من الصحفيين وكتاب الأعمدة بالصحف المحلية في 31 مايو 2011:

إن المواطنة بما تحمله من معاني الولاء للوطن والغيرة عليه والاعتزاز بهويته والانتماء إليه، تتطلب من الصحافيين والإعلاميين رأب الصدع الاجتماعي، والعمل على ترشيد الرأي العام وحفظ الوحدة الوطنية واستعادة الثقة بين الجميع،

والتحلي بالحكمة والتوازن، فالصحافة والإعلام هما عنوان المشروع الإصلاحي (الديوان الملكي، د ت.، ج، ص.122).

(4) البعد الإنساني

ويهدف إلى حماية حرية الفكر والمعتقدات، ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم. وقد تجلّى هذا البعد بوضوح في الكلمة السامية بمناسبة العيد الوطني السادس والثلاثين وعيد الجلوس المجيد في 16 ديسمبر 2007، حيث خاطب الملك حمد أبناء الشعب قائلاً: "أبقوا راية آبائكم وأجدادكم خفاقة؛ فقد دخلنا بها عالم الأمم الراقية والتواقة للتطور والتحديث والمعرفة والعلم، وهي تطلعات نبيلة في مسيرة الإنسانية لا يمكن أن تزدهر إلا في ظل قيم التعددية والتعايش والوئام الاجتماعي"، وأضاف قائلاً:

هذا ومن الحقائق التي نستذكرها ونفخر بها في تاريخنا الوطني، أن أهل البحرين لم يكونوا قط مشكلة، وإذا جاءت مشكلة تعاملوا معها بما آتاهم الله من نوايا طيبة، وطباع هادئة، وصبر جميل، وعقل راجح، وهي صفات وطنية عميقة تمثل رصيدنا الدائم وثوابتنا الإنسانية في عالم متغير (الديوان الملكي، د ت.، ب، ص.237).

المبحث الثالث: أثر العوامل الداخلية والخارجية في تغيّر أسلوب الخطاب الإصلاحي الملكي

يشير عز العرب (2010) إلى أن التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية قد أسهم بقوة في الدفع باتجاه الإصلاح السياسي في البحرين. فهناك مجموعة من العوامل الداخلية (المحلية)، أبرزها الحاجة إلى صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطنين؛ بحيث تدار شؤون الحكم في البلاد على أساس إعلاء رابطة "المواطنة" بين الفرد ودولته، وليس بين الفرد والعائلة التي ينحدر منها؛ وكذلك الحاجة إلى مواجهة مشكلة تراكمت لسنوات طويلة، وهي عدم تمثيل النظام

السياسي لمصالح بعض شرائح المجتمع. وثمة عوامل أخرى أسهمت في الإسراع بعملية الإصلاح السياسي، ومن ضمنها انكماش حجم العائدات النفطية للبلاد (1998) وقوة المعارضة السياسية، واتساع تأثير الطبقة الوسطى الجديدة بفضل ارتفاع مستوى التعليم؛ إذ انبرى أفراد هذه الطبقة للمطالبة بإحداث إصلاحات دستورية، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات، وتفعيل المشاركة السياسية، وتمكين المرأة، وتكريس مبدأ المواطنة أساساً للعلاقة بين الحاكم والمحكوم.

أما العوامل الإقليمية؛ فتتمثل في تبلور مطالب الإصلاح السياسي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، والتحولات الديموقراطية في البلدان العربية، والسياسة الخارجية الإيرانية التي أعطت دفعة قوية للقوى والتيارات المعارضة في دول الخليج؛ وقد أدى ذلك إلى ردود فعل مضادة من قبل نظام الحكم. أما العوامل الدولية؛ فقد تمثلت في الثورة في مجال الإعلام والمعلومات والاتصالات، والضغوط الخارجية الأميركية على الدول العربية للقيام بإصلاحات، التي سبق ذكرها.

ويكشف تحليل الخطاب السياسي الإصلاحي للملك حمد عن تغيّر واضح في أسلوب هذا الخطاب ونبرته، وذلك تبعاً لتفاعل المتغيِّرات الداخلية والخارجية المذكورة، وأثر ذلك التفاعل في مسيرة المشروع الإصلاحي للملك حمد. ويتبين من تحليل الخطب أن العوامل الداخلية والخارجية، والمراحل التي مرّ بها المشروع الإصلاحي للملك حمد، تركت أثراً مهماً في أسلوب الخطاب الملكي.

فقد مثلت المرحلة الأولى للمشروع الإصلاحي للملك حمد (فبراير 2002 – سبتمبر 2006) بداية التغيير الديموقراطي الفعلي في البلاد، ويمكننا أن نطلق عليها "مرحلة البناء والإنجاز"، حيث شهدت البلاد عدداً من الإنجازات والنجاحات سابقة البيان، والتي تحققت في السنوات الخمس الأولى للمشروع الإصلاحي. وامتدت هذه الفترة حتى لحظة اتخاذ قوى المعارضة السياسية القرار بمشاركة

بنواب يمثلونها في المجلس النيابي. وأبرزت مفردات الخطاب الإصلاحي في تلك الفترة عزيمة واضحة لدى نظام الحكم لتفعيل عملية الإصلاح والتغيير نحو الأفضل وجعلها أمراً واقعاً في حياة الناس، وقدراً كبيراً من الثقة في تعاون المواطنين مع السلطتيّن التشريعية والتنفيذية لإنجاز مهمات الإصلاح السياسي السالفة الذكر، ورسم نظام الحكم آمالاً كبيرة على تحويل المملكة إلى دولة القانون والمؤسسات، وترسيخ الأمن والاستقرار فيها، وتعزيز الولاء والانتماء الوطني والوحدة الوطنية.

أما المرحلة الثانية (أكتوبر 2006 – يونيو 2011)؛ أي منذ أن شاركت قوى المعارضة السياسية في البرلمان، حتى إعلان انسحابها منه، كرد فعل على موقف السلطة تجاه الأحداث المؤسفة التي ألّمت بالبلاد (2011)، وما تلاها من تطورات؛ فيمكن أن نسمّيها "مرحلة التحديات".

فمع أن نواب البرلمان لا يملكون سوى صلاحيات تشريعية محدودة في ظل النظام البرلماني بسبب اللائحة الداخلية للبرلمان، صيغت بما يحدّ من قدرتهم على ممارسة أدوارهم الرقابية والتشريعية، فإنه "كان لمشاركتهم تأثيرات إيجابية على سياسة الحكومة في عدة مجالات؛ حيث ازدادت الاستثمارات الحكومية في مجال توفير المساكن للمواطنين، وأطلقت الحكومة أول برنامج إعانة للبطالة في تاريخ البلاد". وبفضل التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، حُقّقت بعض الإنجازات، ومنها:

تعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية للمجلس، وإجراء بعض التعديلات الدستورية، وتطوير السلطة القضائية، ومراجعة التنظيم الدستوري والإداري، وتعديل قانون الجمعيات السياسية، وتوسيع صلاحيات ديوان الرقابة المالية والإدارية، وصيانة موارد الدولة، ومراقبة الدين العام، وتشريع ضمانات قانونية لحقوق الإنسان،

وتطوير قانون التجمعات، ودعم الضمان الاجتماعي، وتوظيف الجامعيين، وتحسين الخدمات الجامعية والصحية، ورعاية الشباب (Kinninmont, 2008).

غير أن الخلافات التي نشأت داخل المجلس النيابي بخصوص بعض التجاوزات المخالفة للقانون في بعض مؤسسات الدولة، وردود الفعل المتضاربة بشأنها، قد أبرزت تأثير المعوقات الداخلية الأساسية لعملية التحول الديمقراطي في البحرين، وهي تتمثل في طبيعة الدولة الوطنية السائدة فيها، التي "لم تتمكن من أن تصبح الدولة المؤسّسة القادرة على توجيه المسار وتطوير المجتمع بالقدر المأمول"، وقد يُعزى ذلك إلى عدم إيلاء قضايا المواطنة والانتماء الوطني اهتماماً كافياً. وترافق ذلك مع المعوقات الإقليمية، والتي تتمثل في "التهديدات الخارجية التي جعلت مملكة البحرين تواجه اختيارات صعبة بين أولويات الأمن الداخلي واعتبارات التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي"، وكذلك المعوقات الدولية، والتي انعكست في "التهديدات المحتملة للمصالح الأجنبية الضخمة في البحرين؛ إذ إن بلوغ مرحلة أعلى من التوجه الديمقراطي يحمل خطراً على هذه المصالح، في ضوء عدم ترحيب بعض القوى بالوجود الأميركي في الخليج" (عز العرب، 2010).

وفي مواجهة العوامل الداخلية، المتمثلة في ازدياد نفوذ التيارات السياسية التي لا تتوافق رؤيتها لكيفية إدارة شؤون البلاد بصورة كلية مع مواقف الحكم، والعوامل الإقليمية، التي انعكست في زيادة وتيرة التدخلات االخارجية في البلاد في أثناء أحداث فبراير 2011، أكّد الملك حمد في اليوم العالمي لحرية الصحافة في 3 مايو 2011: "عدم استغلال المنابر الإعلامية في التحريض على العنف والتخريب والإرهاب أو الخروج على القوانين والأنظمة وانتهاك كرامة الأشخاص"، وحذر الملك حمد الساعين لإفشال المشروع الإصلاحي في اجتماع مجلس الوزراء في 29 يونيو 2011 قائلاً إن النظام "لن يسمح لأي متشدد يدعو للفوضى باختطاف تجربتنا الإصلاحية، ولا يمكن أن نترك البلد نهباً لمحاصصات تجزيئية تفتته

ولا تجمع أهله"، وعندما تسلّم الملك تقرير اللجنة المستقلة لتقصّي الحقائق في 23 نوفمبر 2011، حذّر من التدخل الإيراني في الشأن المحلي قائلاً: "لقد رأينا هجمة إعلامية إيرانية شرسة تحرّض أبناء وطننا على التخريب والعنف، وهذا تحدّ مباشر لسيادة وطننا، وتهديد لاستقرار المنطقة، ونأمل من إيران إعادة النظر في مواقفها".

أما المرحلة الثالثة؛ أيّ "مرحلة التقييم"؛ فتبدأ في يوليو 2011، عندما أطلق الحوار الوطني بهدف المراجعة النقدية للمشروع الإصلاحي، وإجراء تقييم لمسيرته وآفاقه. فعندما تسلّم الملك حمد تقرير اللجنة المستقلة لتقصّي الحقائق في 23 نوفمبر 2011، قال مُخاطباً رئيس اللجنة الدكتور محمود بسيوني:

> نحن عاقدون العزم على ضمان ألا تتكرر الأحداث المؤسفة والترويع والخراب، وعليه يجب إصلاح قوانيننا لتتماشى مع المعايير الدولية، تم إنشاء صندوق التعويض للمتضررين، ولن نتسامح مع سوء معاملة الموقوفين والسجناء ويؤسفنا ويؤلمنا معرفة أن ذلك قد حدث فعلاً كما ورد في تقريركم ولن نضع أي عذر يقوم على خصوصية وطنية تستثنينا عن الغير.

ويمكن القول إنه منذ ذلك الحين، يشهد المرء تباطؤاً في وتيرة المشروع الإصلاحي، وتراجعاً في زخمه المعهود في أيامه الأولى؛ إذ لم يعد موضوع الإصلاح يتصدر أولوية الاهتمام بالخطاب الرسمي.

وقد يُعزى ذلك إلى سعة صدر الملك حمد، ورغبته في استمزاج آراء الاتجاهات المختلفة داخل نظام الحكم، التي تدعو إلى التريث وعدم التسرّع، وأخذ المتغيرات الإقليمية والدولية بالحسبان. ففي يوم الاحتفال بالعيد الوطني المجيد وعيد الجلوس في 16 ديسمبر 2011، طمأن الملك حمد أبناء الشعب بأن البلاد تسير في الطريق الصحيح قائلاً:

إن مملكة البحرين ستبقى بلد القانون والمؤسسات وبلداً للحرية والتعايش السمح بين مختلف الأديان والثقافات، وهذا الانفتاح سيبقى السمة الأساسية لشعبنا ومؤسساتنا، وإننا على ثقة بأن الأيام المقبلة ستعكس الصورة الحقيقية الصحيحة للأوضاع في بلادنا؛ حيث لا يصحّ إلا الصحيح (الديوان الملكي، د. ت.، ج، ص.175).

وبتحليل مضمون الخطاب الإصلاحي الشامل للملك حمد، يبرز عدد من الحقائق، أهمها:

الحقيقة الأولى

إن الخطاب الإصلاحي للملك حمد بن عيسى آل خليفة يعكس الفكر الاستراتيجي للملك ويعزز دوره المحوري في التحديث والإصلاح، وقد أدرك الملك منذ بداية حكمه أن التغيير سنّة الحياة، وأنه يعتبر متطلباً أساسياً لمجتمع أكثر قوة وصلابة من خلال رؤية شاملة يتوافق عليها جميع أفراد الشعب مع الحكومة، ويشارك الجميع في صنعها على أساس المشاركة الديموقراطية والحوار الوطني والوحدة الوطنية. وقد حدد تأسيس دولة القانون والمؤسسات، وضمان الأمن والاستقرار، وتعزيز الولاء والانتماء الوطني كدعائم أساسية للإصلاح السياسي والمجتمعي المنشود.

الحقيقة الثانية

إن الخطاب الإصلاحي للملك حمد يعكس السمات الشخصية للملك، التي تتمثل، كما سبق ذكره، في التزامه بقيم التسامح والعفو والحزم والإرادة الصلبة للتمسك بمضامين ميثاق العمل الوطني، التي تتضمن رؤية وطنية متكاملة ومتوازنة لحقوق المواطنين وواجباتهم الوطنية. وقد سعى الملك في خطاباته لتأكيد التدرّج في عملية التحديث والإصلاح؛ فمملكة البحرين لها خصوصيتها،

وعلى قناعته الراسخة بأن ترسيخ قيم التعاون والتشاور المستمر بين الحكومة والشعب هو صمام الأمان لنجاح المشروع الإصلاحي، وأن التحوّلات الفجائية ليست محمودة العواقب، ولا بدّ من الاتعاظ بتجارب الدول التي فشلت في تحقيق أهدافها بسبب التدخلات والضغوط الخارجية.

الحقيقة الثالثة

إن الملك حمد لم يكن يسعى إلى أن يفرض على المواطنين أو القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني رؤيته الذاتية للإصلاح والتحديث، التي آمن بها منذ أن كان ولياً للعهد، وحدّد ملامحها وطريقة تنفيذها في مجمل كلماته السامية، واستلهمها من عمق بصيرته وفهمه للبيئة الداخلية للمجتمع البحريني، ومن أجداده الذين أدركوا أهمية المشاركة الشعبية، وحاولوا تجسيدها في الواقع المحلي، كل بأسلوبه الخاص، بل أراد أن تكون هذه الرؤية محل نقاش بين جميع أبناء الشعب، وبذلك أراد الملك حمد أن يكون الإصلاح معبراً عن تطلعات المجتمع البحريني وطموحاته المشروعة، داعياً في أحلك الظروف إلى إجراء الحوار الوطني للتوافق على آليات جديدة لتطوير المشروع، ومناشداً القوى الخارجية بمراعاة مبدأ حسن الجوار، والتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.

الحقيقة الرابعة

لقد كان الملك حمد يعلق، في كلماته السامية، آمالاً كثيرة على دور المجلس الوطني في إنجاح المشروع الإصلاحي، وتحقيق الوحدة الوطنية؛ فقد أكّد في حفل افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني للمجلس الوطني في 19 أكتوبر 2008، أن "المجلس الوطني بجناحيه، يمثل كسلطة تشريعية وحدة الوطن والشعب، فهو المظلة الجامعة لمختلف ألوان الطيف الوطني والعاكسة لوحدتها. ففي

بلادنا، وعلى أساس التعايش قامت الحضارة، وتأسست الدولة الحديثة ونشأ المجتمع المدني" (الديوان الملكي، د ت، ب، ص.271). لكن هذا لم يتحقق بشكل كامل لاختلاف الرؤى بشأن آليات تطوير الدعائم الأساسية للإصلاح السياسي الشامل بالبلاد.

المناقشة

تشير نتائج الدراسة بوضوح إلى أن أعمدة الخطاب الإصلاحي للملك حمد بن عيسى آل خليفة، والمفاهيم والمبادئ والقيم التي تضمّنتها الكلمات السامية في الفترة من (1999 – 2011)، قد رسمت الخطوط العريضة للمشروع الإصلاحي للبنى المؤسّسية لنظام الحكم بالبحرين، وهي بذلك أصبحت تجسيداً فعلياً للمطالب الإصلاحية التي طُرحت منذ العشرينيات من القرن العشرين، التي استمرت في الظهور والتبلور بشكل أوضح في فترات تاريخية متباينة. كما أبرزت الدراسة تفاعلاً بين المتغيِّرات الداخلية والخارجية في تطوّر الحركة الإصلاحية بمملكة البحرين في تلك الفترة التاريخية.

وعلى الرغم من أن الخطاب الإصلاحي الملكي تميّز بالوضوح والتحديد والحزم في طرح مطالب الإصلاح السياسي، واستخدم أساليب منطقية ومصادر مرجعية لتسويغها، فإن نتائج تحليل محتوى الخطاب تشير إلى أن هذا الإصلاحي للملك حمد في تلك الفترة التاريخية كان صريحاً في طرح مرئيات الإصلاح، لكنه لم يكن حازماً بما يكفي لاتخاذ إجراءات حاسمة باتجاه الإصلاح والتحديث، بل اختار التريّث لتأمين تماسك القوى الداخلية الداعمة للمشروع الإصلاحي.

ويمكن تفسير ذلك بعدّة أسباب، أبرزها غياب النموذج الإصلاحي في منطقة الخليج العربي، الذي يمكن توظيف إيجابياته ومزاياه لإنجاح المشروع الإصلاحي للملك حمد بن عيسى، وسعي الخطاب الرسمي (الملكي) إلى رفع سقف توقعات

المواطنين بالدعوة لبناء "مملكة دستورية في مصاف الممالك الدستورية" في الدول الشقيقة؛ إذ رأى الأنصاري (2007، ص.14) أن "المملكة الدستورية في البحرين قد وجدت توأمها في المملكة الدستورية في المغرب". وكان يجب أيضاً مراعاة التدرّج في عملية الإصلاح؛ ويعني ذلك "إحداث تعديل جزئي في شكل الحكم أو الدولة بصورة مدروسة ومنتظمة خطوة بخطوة، وليس دفعة واحدة"، مع مراجعة النتائج في كل مرحلة من مراحل المشروع الإصلاحي، والتحقق من سلامة الإجراءات المتخذة، وبما يؤدي إلى "تطوير كفاءة النظام السياسي وفاعليته في بيئته المحيطة، داخلياً وخارجياً" (المشاقبة، 2011، ص.2).

غير أن الركائز والمفاهيم والمبادئ والقيم الأساسية المُتضمنة في الخطاب الإصلاحي الملكي لا تزال تشكل مُلهماً وحافزاً لجيل الشباب الصاعد في مملكة البحرين بالمشاركة النشطة في بناء دولة القانون والمؤسسات والحريات الديموقراطية وحقوق الإنسان، التي تضمن حقوق المواطنة المتساوية لجميع المواطنين. ويلقى المشروع الإصلاحي تأييداً عارماً من قبل أبناء الشعب، والقوى السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية الداعمة للإصلاح في البحرين؛ ومن ثم، فإن هذا يمثل حافزاً للحكم "للدخول مع القوى السياسية المؤيدة لميثاق العمل الوطني في حوار جدِّي لا يهدف إلى وضع حلول لخلافات شكلية أو قضايا إجرائية، بل إلى تأسيس مصالحة وطنية مُستدامة" (خلف، 2004).

المراجع

الأنصاري، محمد جابر. (2007). البحرين في عهد الإصلاح والملكية الدستورية. *التاريخ العربي* (المغرب)، *42*، 13-15.

أوزي، أحمد. (2016). *منهجيّة البحث وتحليل المضمون*. مطبعة النجاح الجديدة.

آل خليفة، حمد بن عيسى. (1986). *الضوء الأول*. المؤلف.

آل خليفة، حمد بن عيسى. (2021). *سلسلة أحاديث في الوعي الوطني*. دارة الأنصاري للفكر والثقافة.

البحارنة، حسين محمد. (2005). *التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربية 1820-2004*. دار الكنوز الأدبية للنشر والتوزيع.

بلا، العربي. (2007). التجربة الديموقراطية في مملكة البحرين: الأسس، الواقع، التحديات والآفاق المستقبلية. *التاريخ العربي*، *42*، 217-236.

بودلامة، لولوة حسن.(2018). *قراءة في خطابات حمد بن عيسى*. المؤلف.

بودلامة، لولوة حسن. (2021). *النهج الوطني في خطابات حمد بن عيسى*. المؤلف.

الجلاهمة، راشد صقر. (2021). *خمسة إضاءات ملكية*. المؤلف.

حسين، محمد خليل وأحمد، عبدالغفور إبراهيم. (2012). *المدخل إلى طرق البحث العلمي*. دار زهران.

الحلايقة، غادة. (2018). *مفهوم دولة القانون*. mawdoo3.com

خلف، عبدالهادي. (2004). *أزمة الإصلاح السياسي في البحرين*. http://www.siironline.org/alabwab/akhbar_aldimocrati(15)/99.htm

خليفة، محمد. (2001). الإصلاح السياسي في البحرين: المظهر والدلالة. *شؤون خليجية*، *25*، 1-9.

الخوالدة، ناصر أحمد، وعيد، يحيى إسماعيل. (2014). *تحليل المحتوى في المناهج والكتب الدراسية*. زمزم.

دستور مملكة البحرين. (2002، فبراير 14). *الجريدة الرسمية* .

الديوان الملكي. (د. ت.أ). *الكلمات السامية لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى* (الجزء الأول: 1999-2002). الديوان الملكي، شؤون الإعلام.

الديوان الملكي. (د. ت.ب). *الكلمات السامية لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى* (الجزء الثاني: 2003-2008). الديوان الملكي، شؤون الإعلام.

الديوان الملكي. (د. ت.ج). *الكلمات السامية لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى* (الجزء الثالث: 2009-2013). الديوان الملكي، شؤون الإعلام.

الرويعي، محمد سعد. (2020). *التحولات الديموقراطية في مملكة البحرين في عهد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى*. المؤلف.

زيادة، رضوان جودت. (2006). الخطاب العربي حول الإصلاح: إشكاليات المفهوم والتوظيف وسوء التوظيف. *أمتي في العالم*، 7، 1-13.

الزيدي، مفيد كاصد. (2001). مؤشرات التحول الديموقراطي في البحرين: من الإمارة إلى الملكيّة الدستورية. *المستقبل العربي*، *24*(270)، 8-19.

السعيدين، ضيف الله عواد. (2006). *الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني بن الحسين وأثره على الإصلاح والتحديث في الأردن (1999-2005)* [رسالة ماجستير، جامعة آل البيت].

السيد ولد أباه، عبدالله. (2005). الخطاب الإصلاحي الجديد: الخلفيات الإستراتيجية والإشكاليات الفكرية. *مجلة التسامح*، *10*، 39-56.

الشمري، حاتم بديوي. (2019). دور الخطاب الديني في إصلاح قضايا المجتمع: دراسة تحليلية لخطبة الجمعة. *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية*، *9*(1)، 385-483.

عبداللطيف، عماد. (2020). *تحليل الخطاب السياسي: البلاغة، السلطة، المقاومة*. دار كنوز المعرفة.

عبدالله، محمد أحمد، وزين العابدين، بشير. (2009). *تاريخ البحرين الحديث (1500 – 2002)*. مركز الدراسات التاريخية.

العبد، محمد. (2014). *النص والخطاب والاتصال*. القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

عز العرب، محمد. (2010). *النخبة والإصلاح السياسي في البحرين*. الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية. https://gulfpolicies.org

عليوي، غنية جاسم. (2020). *جاسم محمد مراد: أفق لم يتسع له وطن*. فراديس.

الغتم، محمد بن جاسم. (2004). *البحرين: خمسة قرون من التاريخ والحضارة*. مركز البحرين للدراسات والبحوث.

فايد، دينا رحومة. (2015). *الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي، دراسة حالة: إقليم الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر خاصة*. المركز الديموقراطي العربي. https://democraticac.de/?p=17753

فياض، خالد أحمد. (2020). *المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في مملكة البحرين*. معهد البحرين للتنمية السياسية.

اللجنة العلمية بالرباط. (2007). مملكة البحرين في التاريخ. *التاريخ العربي*، *42*، 307-315.

لكريني، إدريس. (2007). التحول السياسي للبحرين في ظل نظام الملكية الدستورية. *التاريخ العربي*، *42*، 197-216.

مجلس الشورى. (2012). *الخطب الملكية السامية وردود مجلس الشورى عليها*. مجلس الشورى، الأمانة العامة، إدارة العلاقات البرلمانية والإعلام.

المحمودي، محمد سرحان. (2019). *مناهج البحث العلمي*. دار الكتب.

المديرس، فلاح عبدالله. (2004). *الحركات والجماعات السياسية في البحرين (1938-2002)*. دار الكنوز الأدبية.

مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات). (2019). *عقدان مُزهران*. مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة.

المزعل، شرف محمد علي. (2016). المسيرة التاريخية للمرأة البحرينية خلال القرن العشرين. *مجلة التربية* (البحرين)، *41*، 42-51.

المزعل، شرف محمد علي. (2022). الخطاب الإصلاحي في البحرين في منتصف القرن العشرين (1950-1954). *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *49*(190).

المشاقبة، أمين عواد. (2011). الإصلاح السياسي: المعنى والمفهوم. *الدبلوماسي الأردني*، *2*(2)، 1-10.

ناصر، شحاتة محمد. (2011). *سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003-2008): دراسة مقارنة*. مركز دراسات الوحدة العربية.

نبوي، أحمد. (2003). مسيرة الإصلاح والتغيير في البحرين . . إلى أين؟ *شؤون خليجية*، *35*، 94-100.

الهدى، جعفر محمد. (2021). *المجتمع المدني في البحرين*. دار أسكرايب للنشر.

وزارة الإعلام. (2004). *ملك وخمس سنوات من الإنجازات (1999-2004)*. مملكة البحرين، وزارة الإعلام، شؤون الإعلام الخارجي، المطبعة الحكومية.

وهبة، نخلة. (2003). *أحفاد بلا جدود: بعض قضايا كتابة التاريخ*. المؤلف.

Aba Hussain, A., & Al-Suwaidi, A. (1987). *The leader and the force*. Bahrain Defense Force.

Herb, M. (1999). Iran and the Shi'a of the Arab states of the Gulf. In Binder, L. (Ed.). *Ethnic conflict and international policies in the Middle East*. (pp.155-170). Florida University Press.

Kinninmont, J.. (2008). *Assessing al-Wefaq's parliamentary experiment in Bahrain*. Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/sada/20773

Vision. (2006). *A leader's Journey: A photographic archive*. Oriental Press, Vision Publishing.

Wimmer, R., & Dominick, J. (1994). *Mass media research introduction*. Wadsworth Publishing Corporation.

ملحق 1

بطاقة تحليل محتوى الكلمات الملكية السامية (13 مارس 1999 - 16 ديسمبر 2011)

#	التاريخ والصفحة	المناسبة	الأفكار والمفاهيم	المبادئ والقيم	الأوامر والإجراءات
			الجزء الأول (1999، 2002)		
1	1999/3/13 ص ص. 9-11	تولّي مقاليد الحكم في البلاد.	استكمال دولة المؤسسات والقانون والنظام، الاستقلال الوطني، الشورى، التنمية والنهضة الشاملة، تنويع الاقتصاد الوطني.	العطاء، الاحترام، المودة - الوفاء، التعاون، التضامن، الصداقة، الوحدة - التسامح، التحضّر، الإخلاص للوطن، تلاحم الشعب والقيادة.	نهيب بالشباب ليأخذ دوره، سيبقى التواصل بيننا قائماً ومتطوراً من أجل رفعة البحرين ورخائها، سنطلعكم على أفكارنا وتصوراتنا لمستقبل العمل الوطني.
2	2001/2/16 ص ص. 166-167	تسلّم سموه نتيجة الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني - تحقيق تطلعات الشعب ضمن في ظل الدستور والقانون.	ميثاق العمل الوطني، المملكة الدستورية، الدستور، الديموقراطية، نظام المجلسيّن، النظام الديموقراطي، برنامج العمل الوطني.	التلاحم، المسؤولية - الاعتزاز، التقدير الوفاء، الإخلاص.	إعلان البحرين مملكة دستورية، المصادقة على الميثاق كدليل للعمل الوطني ووثيقة للعهد، أمر بإقامة نظام المجلسين وإجراء الانتخابات العامة.
3	2002/10/21 ص ص. 291-293	إجراء الانتخابات النيابية.	الولاء الوطني الصادق الجامع والموحد: حجر الأساس في البناء والعمل، اتباع الحكمة وحشد الرأي المشترك في قيادة الوطن، العمل البناء، الإسهام المتجدد - لا لمقاطعة المستقبل.	تقدير اجتهادات ورؤى المعارضة، الإخلاص للوطن، الحرية في اتخاذ القرار.	لا نرضى لأي وطني مخلص احتضنه الوطن التخلي عن موقعه المتقدم والمشرف فيه - شاركوا حرصا على الأيام الجميلة التي ندخرها للبحرين.

#	التاريخ والصفحة	المناسبة	الأفكار والمفاهيم	المبادئ والقيم	الأوامر والإجراءات
4	2002/12/14 ص ص. 309-310	افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الأول للمجلس الوطني.	إشراك أكبر عدد من المواطنين في عملية التنمية والتوعية والتأهيل، نتقبل كل رأي واجتهاد معارض ما دامت المعارضة وطنية مرتبطة بالأرض.	الارتباط والولاء للأرض - المحافظة على النقاء الوطني: الروح والتوجه والولاء للبحرين، محاربة الفساد، حل مشكلة البطالة، الوحدة الوطنية.	افتتاح المجلس الوطني، تفعيل السلطة التشريعية - توفير فرص العمل والمشاركة للمواطنين، سوف تتقدم الحكومة للمجلس الوطني ببرنامج عمل.
		الجزء الثاني (2003، 2008)			
5	2003/10/11 ص ص. 45-46	افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الأول للمجلس الوطني.	تجديد المسيرة البرلمانية الدستورية، تمكين الشعب من تحقيق التكيف والتطور في واقعه، الارتقاء بمفهوم الأمن الوطني إلى مصاف الأمن الإنساني العام للجميع.	ترسيخ دولة القانون، والاقتصاد الحر، رفع مستوى معيشة المواطنين، التعاون والشفافية والتعددية والاعتدال واحترام حقوق الإنسان، ترسيخ الإصلاح الديموقراطي.	يجب المزيد من البناء والتحديث بالمرونة والانفتاح على العالم مهماتنا العاجلة هي: إصلاح أوضاعنا المحلية، وإحياء تضامننا وتحقيق التقدم الحضاري.
6	2004/10/9 ص ص. 75-77	افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول للمجلس الوطني.	تعزيز ثقافة القانون.	الانتماء للبحرين الالتزام برصانة الحوار وأدب اختلاف الرأي.	إعادة تنظيم شؤون الأسرة بقانون وسطي مرن، مواكبة الحوارات الوطنية وإعداد قيادات شابة.
7	2005/12/3 ص. 145	المؤتمر الثاني لحوار أمن الخليج (حوار المنامة).	معالجة جذور الإرهاب وبواعثه في البيئات من خلال النهج العلمي.	التقارب والتفاهم بين دول العالم وتحقيق الاستقرار في المنطقة.	إجراء دراسات علمية حول جذور الإرهاب وبواعثه وكيفية اجتثاثه.

#	التاريخ والصفحة	المناسبة	الأفكار والمفاهيم	المبادئ والقيم	الأوامر والإجراءات
8	2007/12/16 ص ص. 237-238	العيد الوطني السادس والثلاثون وعيد الجلوس المجيد.	إعلان قيام السوق الخليجية المشتركة.	قيم التعددية والتعايش والوئام الاجتماعي، النوايا والطباع الطيبة.	احتضان المستثمر والتاجر الخليجي للمشاركة برقاء الأشقاء.
9	2008/10/19 ص ص. 271-272	افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني للمجلس الوطني.	وحدة الوطن والشعب، المواطن البحريني هو الخيار الأوحد والمستفيد الأول من خيرات التنمية الاقتصادية في البلاد.	التعايش الإنساني الحضاري السمح، المجلس الوطني هو المظلة التي تجمع مختلف ألوان الطيف الوطني وتجسد وحدتها.	تخفيف معدلات البطالة، حل الملف الحقوقي والإنساني، رؤية البحرين الاقتصادية وإستراتيجيتها الوطنية.
		الجزء الثالث (2009، 2011)			
10	2009/10/11 ص ص. 45-46	افتتاح دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثاني للمجلس الوطني.	تحقيق الحراك السياسي بما ينسجم مع التطور السياسي والديموقراطي الحالي لمملكة البحرين.	ترسيخ الاستقرار الاجتماعي للبلاد وضمان الأمن والرخاء لجميع المواطنين.	تحقيق النمو الاقتصادي، إنجاز هياكل البنية التحتية والقوانين المنظمة.
11	2010/12/14 ص ص. 95-96	افتتاح الفصل التشريعي الثالث للمجلس الوطني.	تطوير التعليم بمبادرات المشروع الوطني للتعليم والتدريب.	الروح الوطنية البحرينية العالية، احترام القانون، الانتماء للوطن.	سنّ القوانين والتشريعات، حماية الحريات العامة والرقابة.
12	2011/2/15 ص. 113	الأحداث الأخيرة التي شهدنها البحرين في 15 فبراير 2011.	المملكة دولة القانون والمؤسسات الدستورية، لدينا قانون ينظم المسيرات السلمية أقرّه مجلس منتخب شعبياً.	سلامة الوطن والمواطن، حرية التعبير حرية كفلها الميثاق والدستور ونظمها القانون.	تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في الأحداث، نطلب من السلطة التشريعية معالجة أسباب الأحداث.

#	التاريخ والصفحة	المناسبة	الأفكار والمفاهيم	المبادئ والقيم	الأوامر والإجراءات
13	2011/5/3 ص ص. 117-118	اليوم العالمي لحرية الصحافة.	حرية الصحافة والإعلام هي القلب النابض لمشروعنا الإصلاحي، عدم استغلال المنابر الإعلامية في التحريض على العنف والإرهاب والتخريب.	الحيادية والاستقلالية والأمانة والمصداقية في العمل الصحفي - حرية تداول المعلومات صيانة الحريات والحقوق الدستورية، عدم جواز انتهاك كرامة الأشخاص.	لن يُضار أحد بسبب التعبير السلمي والحضاري عن رأيه في ظل دولة القانون والمؤسسات وأجواء الانفتاح الإعلامي، نرفض تماماً الخروج على القوانين والأنظمة.
14	2011/5/31 ص ص. 121-122	استقبال جلالته لجمعية الصحفيين البحرينية وعدد من الصحفيين وكتاب الأعمدة بالصحف المحلية.	الإصلاح هو المشروع الذي لن نحيد عنه، ونحن نؤمن بالتطور، الصحافة والإعلام هما عنوان الإصلاح، التوافق الوطني الشامل.	المواطنة والولاء، رأب الصدع الاجتماعي، ترشيد الرأي العام، حفظ الوحدة الوطنية، زرع الثقة بين الجميع، الالتزام بحكم القانون.	نوجِّه السلطتين التنفيذية والتشريعية للدعوة إلى حوار التوافق الوطني بشأن الوضع الأمثل لمملكة البحرين الانتخابات التكميلية.
15	2011/6/29 ص ص. 133-134	اجتماع مجلس الوزراء.	التخوّف من أن تؤدي سياسة الديموقراطية إلى إتاحة الفرصة للمتشددين لاختطاف البلاد إلى حالة من الفوضى والتطرف.	لا يمكن التراخي عن مسؤولية استعادة الأمن والاستقرار، ولن نترك البلد نهباً لمُحاصصات تجزيئية تفتته فما جرى ترفضه أعرافنا وقيمنا.	نقتخر بإنجازاتنا ولن نسمح للمتشددين باختطاف تجربتنا الإصلاحية، وأمرنا بإنشاء لجنة مستقلة لتقصّي الحقائق.

#	التاريخ والصفحة	المناسبة	الأفكار والمفاهيم	المبادئ والقيم	الأوامر والإجراءات
16	2011/7/28 ص ص. 141-142	تلقي مرئيّات حوار التوافق الوطني.	إن مرئيّات حوار التوافق الوطني هي علامة حضارية في مسيرة العمل الوطني، العمل لتفعيل الإرادة الشعبية في الحكومة.	وضع معايير محددة لاختيار أعضاء مجلس الشورى، ودعم استقلال السلطة القضائية، وتعزيز حقوق الإنسان.	الممارسة الديموقراطية وحكم القانون؛ فمع الانفتاح تأتي الحداثة لتعزز توجهنا المستمر في الإصلاح والتطوير والتحديث الديموقراطي.
17	2011/11/23 ص ص. 169-171	تسلم جلالته تقرير اللجنة المستقلة لتقصّي الحقائق	الرغبة في إصلاح قوانين المملكة وفق المعايير الدولية، رفض التدخل الإعلامي لإيران بشؤوننا الداخلية.	إعادة بسط النظام وسلطة القانون، لن نتسامح مع سوء معاملة الموقوفين والسجناء بأي عذر.	تشكيل فريق عمل من الحكومة لدراسة توصيات اللجنة، أمرنا بإنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان.
18	2011/12/16 ص. 175	العيد الوطني المجيد وعيد الجلوس	ترحيب بتقرير اللجنة المستقلة لتقصّي الحقائق، تأكيد ضرورة احترام حكم القانون.	البحرين بلد القانون والمؤسسات، وبلد الحرية والتعايش السمح بين الأديان والثقافات.	تكريم المواطنين المخلصين الذين صانوا الوحدة الوطنية كرواد للعمل الوطني.

د. شرف محمد علي المزعل، أستاذ مساعد، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة البحرين، دكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة بيروت العربية، لبنان (2011). الاهتمامات البحثية: التحليل النقدي والأبعاد الثقافية للتاريخ الحديث.
الإيميل: salmezaal@uob.edu.bh

للاستشهاد:

المزعل، شرف محمد علي. (2023). الخطاب الإصلاحي للملك حمد بن عيسى آل خليفة في مملكة البحرين من منظور تاريخي (1999-2011). *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *50*(192)، 261-304.
https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i192.51

To Cite:
Al Mezel, Sh. M. A. (2022). The reformist discourse of King Hamad bin Isa Al Khalifa in the Kingdom of Bahrain: A historical perspective (1999-2011). *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*, *50* (192), 261- 304.
https://doi.org/10.34120/jgaps.v50i192.51